فرع العلم فالمفعول معلوم لفاعله ومفعول العبد غير معلوم وفي
ضمنه فساد الوضع لثبوت الجامع بنص الكتاب قال تعالى ألا يعلم
من خلق اقول الحكم بالتاثير قد تبين في الرابعة ان موجبه النص
والاجماع فان الاجماع قد وقع على ان الله تعالى راعى الحكمة
فيما خلق وامر تفضلا ورحمة لا وجوبا ومقتضى مراعاة الحكمة
ان يكون للمكلف قدرة مؤثرة باذن الله والا لما امكن الامتثال
ولا الابتلاء فيكون التكليف بما لا يكاد واقعا واللازم باطل
بنص لا يكلف الله نفسا الا وسعها وغيره وقد مر انه لا يصح
تفسير الوسع بالتعلق المجرد عن التاثير بالكلية فيتعين بمقتضى
النصوص السابقة والاجماع ان يكون المكلف متمكنا من ايجاد ما كلف به
باذن الله فيتعين ان يكون لقدرته تاثير باذن الله لا بالاستقلال
والشرطية المذكورة انما هي في المستقل بالفاعلية قال في شرح
المواقف لو كان العبد موجدا لافعاله بالاختيار والاستقلال
لوجب ان يعلم تفاصيلها واللازم باطل الخ فهذا الدليل انتم انما
ترد على القدرية القايلين بالاستقلال واما القايل بان العبد
لا يوثر قدرته فيما شاء الله الا اذا شاء الله فهو قايل بان
العبد مجبور في اختياره غير مستقل فيه فاختياره تابع
لاختيار الله واختيار الله تابع لعلمه المحيط بالتفاصيل فما ذكروه
في بيان الملازمة ان الاتيان بالازيد والانقص والمخالف ممكن فلابد
لرجحان نوع ومقدار مخصوص من مخصص هو القصد وهو
فرع العلم جوابه ان المختص بالحقيقة هو اختيار الحق
المتبوع لاختيار العبد لان تخصيص ارادة العبد لا يستلزم
تاثير قدرته الا اذا شاء الله ولا شك ان اختيار الحق تابع لعلمه
المحيط بالتفاصيل والعبد يقصد الفعل تبعا لارادة الله
على الوجه الميسر له من عند الله لان كلا ميسر لما خلق له ليس
مستقلا

مستقلا وهو عالم به على هذا الوجه وهو كاف للقصد التابع لاختيار الحق
اي لقصد من هو مجبور في اختياره بخلاف زاعم الاستقلال فانه يلزمه
القول بالعلم بالتفاصيل فعلمهم يقوم الحجة والحاصل
ان قولكم لو كان فعل العبد واقعا بقدرته لكان عالما به ان ارتم العلم به
على وجه التفصيل فهذا انما يرد على القول بالاستقلال ونحن لا نقول به
وان ارتم العلم به في الجملة اي على تيسير الله فهو فعول العبد معلوم له
على هذا الوجه وهو كاف للقصد وبالله التوفيق وقد تبين مما قررناه
ان التاثير للقدرة الحادث مثبت بالنص ومقتضى الاجماع
لا بالقياس الاصولي فلا يتاتى القدح فيه بقوادح القياس ثم
الكسب ايجاد باذن الله لا بالاستقلال والخلق ايجاد بالاستقلال
فاقتضاء العلم بالتفاصيل لا يستلزم اقتضاء الكسب ذلك فالقول
بالتاثير للقدرة الحادث باذن الله مع نفي العلم بالتفاصيل
عنه لا يصادم نصا فليس فيه فساد الوضع قوله ثانيها
التقسيم وهو التردد بين استغناء وعدم الاستغناء
احدهما ممنوع فلو كان فعل العبد بقدرته لزم اجتماع مؤثرين
على اثر واحد وهو محال للزوم ما ذكره وهو اجتماع النقيضين
وفي ضمنه تخلف العلة عن المعلول ووجود مؤثر
لا اثر واثر لا مؤثر اقول هذا ايضا وارد على
القدرية القايلين بالاستقلال واما من قال لا توثر القدرة
الحادث فيما شاء الله الا اذا شاء الله فليس عنده
موثران تاما بل الموثر التام هو الله تعالى والعبد موثر باذنه
وارادته والتاثير بقدرته التي هي قدرة الله المتنزلة اليه الظاهرة فيه
المتقيدة بحسبه فما به التاثير امر واحد بالذات متعدد بالاعتبار
فيرجع الى ان الموثر واحد بلا واسطة او بواسطة مراعاة للحكمة والله
خلقكم وما تعملون بكم كما انهم كاسبون أعمالهم بالله فان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)